www.14october.com

التغيير ضرورة... لكن ما البديل؟!

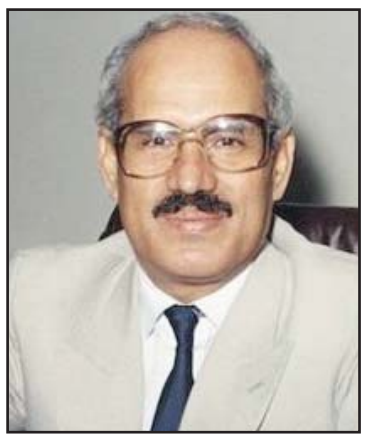

محمد جابر الأنصاري □

تجتاح المجتمعات العربية، في هذه المرحلة، رغبة عارمة في التغيير، وعلى مدى الأسابيع القليلة المنصرمة شهدنا مؤشرات واضحة على ذلك، في تونس ثم في مصر.

إن الإصلاح والتغيير ضروريان، وهما «سنة الحياة» ولا يمكن المكابرة بشأنهما، فالعالم يتحرك، ويتقدم إلى الأمام، ومن يجمد مكانه تهتز الأرض تحت قدميه، وثمة أنظمة في العالم العربي بقيت على حالها، لعقود طويلة، وهذا ضد قانون الحركة في عالمنا. ويجمع كل من يحسن قراءة هذه الظاهرة على أن التباطؤ الخطر في السير إلى الأمام كان سيد الموقف، كما قال غسان شربل بحق: «ربما كانت دول المنطقة تدفع فاتورة تأخر حكوماتها في اتخاذ قرارات صعبة في السنوات الماضية، قرارات جريئة في ميدان الإصلاح السياسي والاقتصادي، قرارات بالإصغاء إلى الناس بدلاً من المسارعة إلى اتهامهم، قرارات بفتح النافذة قليلاً حتى لو حمل ذلك خطر تسرب الرياح، لم تنتبه الحكومات إلى أن تسرب الرياح يبقى أفضل من توفير الظروف لاندلاع عواصف واسعة، لم تتعلم دول المنطقة مما شهدته مناطق أخرى في العالم، لم تدرك أن معالجة الهزات الصغيرة أفضل من التحصن وانتظار الزلزال». (الحياة: 29/ 1/ 2011م).

أو كما قال طارق الحميد: «إن كل المطالب الشعبية مشروعة، وتوفير الحياة الكريمة حق لنا كعرب، ومحاربة الفساد أمر حتمي لنبقي على خيراتنا، ونحافظ على الطبقة الوسطى، وهذا ليس حديثاً عن مصر فقط، بل لكل العالم العربي بدون استثناء، فواجب الحكومات هو توفير الأمن، والرعاية الصحية، والوظائف وتفعيل الطاقات كلها، وليس التدخل في حياة الناس وقمعهم...». (الشرق الأوسط: 29/ 1/ 2011م).

ويستغرب المرء من إصرار الغرب على الديمقراطية في مجتمعاتنا- ومفترض أنه خبير بهما- حيث ستأتي بقوى معادية لها وله؟... ثم إن تدخله في الشؤون الداخلية لبلداننا مثير للاشمئزاز.

وفي تقديري، أن السبب الأساسي لما يحدث أن الخطط التنموية في المجتمعات العربية والشرقية تخلق طبقات جديدة- من أهمها الطبقة الوسطى- وترفع سقف توقعاتها لكنها تسد الأفق السياسي أمامها وتفرض عليها دكتاتورية عمياء، وقد قاربت هذه الإشكالية في مقالة سابقة لي بعنوان: «الإغداقات التنموية هل تحول دون المطالبات السياسية؟» بتاريخ 4 نوفمبر 2010م.

والإشكالية الكبرى الناجمة عن مثل هذا التغيير للأنظمة الحاكمة تتمثل في طبيعة «البديل» القادم إلى الحكم على المدى البعيد.

إن ائتلافاً سياسياً ديمقراطياً يمكن أن ينشأ لبعض الوقت- كمرحلة انتقالية- بعد تغيير النظام وإجراء الانتخابات. ولكن مثل هذا الائتلاف ترتيب «مؤقت» لابد أن ينتهي بحكم طبيعته أو الخلاف المحتمل بين أطرافه، وقد رأينا من خلال التطورات في مصر أن الخلاف بدأ منذ أول يوم بين أطراف تؤيد «البرادعي» وقد فوضته للنطق باسمها وأطراف أخرى مشاركة في الاحتجاجات تعارض ذلك... فهل بإمكان ائتلاف كهذا التصدي لمشكلات الحكم في أي بلد؟ حتى الائتلاف الذي قام بين «حزب المحافظين» وحزب «الأحرار الديمقراطيين» في البرلمان البريطاني وفي الحكومة البريطانية المنبثقة عنه، وفي بريطانيا حيث للديمقراطية أزمان من التجربة، نقول إن هذا الائتلاف معرض للتفكك كما تشير إلى ذلك وقائع عدة. فكيف يمكن لائتلافات أخرى في بلدان كانت تعد من «العالم الثالث» أن تستمر؟ ثم تأتي «القوة الحاسمة» المسيطرة على الشارع والقوى الأخرى المختلفة، وهي يمكن أن تتمثل في:

1 - دكتاتورية أصولية بحكم سيطرة التطرف الديني على المجتمع في هذه المرحلة.

2 - دكتاتورية عسكرية، مضادة على الأرجح، نظراً لكون الجيش «المؤسسة التحديثية» الأكثر تقدماً في المجتمع، ولأن الجيش يمتلك وسائل السيطرة.

ونذكر كل من له اهتمام تاريخي بتطورات مصر، منذ قيام حركة الجيش في 23 يوليو 1952، أن أحداث مارس 1954 مثلت ائتلافاً للقوى السياسية المختلفة ضد الحكم العسكري من أجل «إعادة الديمقراطية» التي قامت حركة الجيش- أصلاً- باسمها، ولكن لأن العسكر تولوا الحكم ولم يريدوا التخلي عنه- حيث لا يمكن لأي مؤسسة تقوم بالانقلاب- أن تتنازل عن السلطة، خصوصاً في مجتمعات العالم الثالث. ومنذ ذلك التاريخ، والمؤسسة العسكرية تحكم مصر بلباس مدني على اختلاف بل تناقض اتجاهات السياسة المصرية، وكل «الرؤساء» الذين تولوا حكم مصر قادمون من الجيش! (وكانت هذه إحدى نقاط الضعف السياسي في فكرة ترشيح جمال مبارك «المدني» لخلافة والده).

هكذا فالمجتمعات العربية الإسلامية تعاني تناقضات، واحتمالات مواجهة، بين التوجهات المدنية والتوجهات الدينية، وإذا أريد تفادي العنف والمواجهة الدموية فلا بديل عن «التطوير» و«التحديث» للأنظمة القائمة شريطة أن تقوم هذه الأنظمة بإصلاحات صادقة بعيدة عن «الإخراج الإعلامي».

عندما تولى الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حكم المملكة العربية السعودية عام 2005، كانت قد نضجت في تطلعاته المتقدمة وتطلعات المجتمع السعودي توجهات إصلاحية عديدة، ينتظر الجميع مدى تحولها إلى واقع، وقبل مجيء الملك عبدالله، شهدت المنطقة العربية مبادرات إصلاحية تحتاج إلى مزيد من التطوير ولكن ينبغي أخذها في الاعتبار.

إذْ تمثل الخطوة الانعطافية المهمة التي أقدم عليها الملك الحسن الثاني، في أواخر عهده، بتولية السيد عبدالرحمن اليوسفي، المعارض المحكوم بالإعدام، منصب رئاسة الوزراء خطوة في غاية المرونة السياسية وغاية الذكاء، أدت إلى تطور كبير في الأداء السياسي للنظام الملكي الدستوري المغربي، بوفاة الحسن الثاني، وتولي الملك محمد السادس الذي يعمل بالنهج ذاته، ويطوره بصورة لا تخفى على من يتابع المشهد السياسي المغربي.

ويندرج، ضمن هذا النهج، ما أقدم عليه الملك الحسين بن طلال حيال معارضي حكمه في الأردن، حيث كان يذهب- مثلاً- إلى السيد ليث شبيلات في سجنه، ويصحبه في سيارته إلى بيته وأهله. وهكذا كان سلوك الملك مع معارضيه جميعاً. ومنه التقط الخيط الملك عبدالله الثاني الذي يمثل عهده تطويراً لنهج والده.

وأهم خطوة خليجية انطلقت من هذا التوجه ومثلت قيام أول ملكية دستورية في منطقة الخليج العربي ما أقدم عليه ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، ضمن مشروع إصلاحي شامل مازال قائماً يتدرج بإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها، والعمل على تغيير طبيعة الحكم وتحديثه، ودعوة المواطنين إلى تحمل المسؤولية كشركاء، واستمرار الرقابة المالية والإدارية.

ختاماً، يمكن تفهم شعور البعض بضرورة تغيير النظام الذي لا يريدون، فالمهم- كما يقولون- أن «نتخلص» من السلطة القامعة التي استمرت طويلاً، ثم لكل حادث حديث. وهذه حالة نفسية أكثر منها فكرية.

ولكن من الحكمة التفكير أيضاً في طبيعة «البديل الحاكم المقبل» الذي ستتكشف عنه التطورات السياسية التي جرت في تونس، والجارية بمصر والمعرض لها أي بلد عربي، لأن ذلك هو «بيت القصيد» بعد إسقاط النظام القائم. فثمة مأزق تاريخي في هذه المرحلة من التطور السياسي للمجتمعات العربية، كما أبان كاتب هذه السطور في كتابه التلخيصي «العرب والسياسة: أين الخلل؟» الصادر عن دار الساقي عام 1998. ويحار المرء في ذلك «التلاقي غير المقدس» بين واشنطن وأوروبا ودول مدعوة «ثورية» في المنطقة، وأطراف المحتجين بمصر على تأييد حركة الاحتجاج، وعلينا ألا نغفل ما صرح به متحدث في حزب مصري معارض لقناة «روسيا اليوم»، من أن بعض أطراف المعارضة بمصر تخدم «أجندات أجنبية»!

إن أي مجتمع عربي، وربما إسلامي، محتم عليه البقاء في ظل النظام القائم بطبيعته ونهجه، وليس بالضرورة بأفراده الحاكمين، أو الانتقال إلى نظام نقيض قد لا يقبل به قسم من المجتمع، لكنه سيفرض على الجميع!... هذا «مأزق تاريخي» لا يمكن تجنبه... للأسف!

أما الديمقراطية المطلقة، بمفاهيمها، فتحتاج إلى تطور طويل الأمد لم يحن موعده التاريخي بعد.

ويبدو لنا أن الدعوة إلى «تطوير» النظام القائم و«تحديثه» أفضل من الدعوة إلى إسقاطه لما يمكن أن ينجم عن ذلك من عنف يقول المحتجون إنهم لا يريدونه!

□ كاتب ومفكر بحريني

إما الحل.. أو يرحل!

أحمد غيلان

مراد محمد علي الوصابي مواطن يمني مسلم، معصوم ومحرم دمه وماله وعرضه، تماما كما هو حال نعمان دويد وحميد الأحمر، اللذين يتصارعان على السلطة بالعكفة والبنادق، ويحاولان جر البلاد إلى أزمنة الغاب و"مداعي" حاشد وبكيل...

متى يخرج هؤلاء الناس من عباءة "يا لثأرات كليب"..؟ ومتى يلتزم هؤلاء بالدستور والقانون والتشريعات النافذة؟ وقبلها أحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي ساوت بين عباد الله قبل 1400 سنة...؟

متى يتعلم هؤلاء أصول العمل السياسي المدني؟ ويثبتون أنهم خرجوا من "قمقم" الغارات القبلية ومعاطف قطاع الطرق..؟ ويؤكدون لمن يتابعهم أو يبحثون عن تبعيته أنهم وصلوا الى مرحلة استحقاق قيادة عمل سياسي مدني تنافسي سلمي شريف، يقوم على الإقناع والبرامج والتنافس الشريف الذي لا تسفك فيه دماء الأبرياء..؟!.

كيف لنا أن نصدق أن هؤلاء يمارسون عملاً مدنياً سياسياً يؤصل لدولة نظام وقانون ومؤسسات ومواطنة متساوية..؟ وهم يتبادلون الشتائم والغارات، ويجعلون من دماء البسطاء و"العكفة" وقوداً لشطحاتهم وزعاماتهم..؟

ومتى يشعر النظام القائم بالخجل من هذه الظواهر المقيتة التي يتصدرها أناس يرتدون معاطف العمل السياسي ويمارسون سلوكيات العصابات وهوام الغابات..؟ ومتى يثبت هذا النظام أنه حامي حمى الوطن والمواطن ودماء الناس وأموالهم وأعراضهم..؟

وإذا كان هؤلاء المتوحشون القتلة قد جبلوا على سلوكيات الإجرام والسطو والقفز على النظام والقانون والحقوق وكل القيم الإنسانية.. فإن هذا النظام الذي التزم بحكم البلاد وفق تشريعات نافذة يكون شريكا في هذه الهمجية إذا لم يضبطها ويمنع من تفشيها.. وعليه أن يبرئ نفسه منها بتقديم كل مجرم ومتغطرس إلى العدالة لينال جزاءه ويقام عليه حد الله.

وكلاً ليس في مقتل مراد الوصابي وجرح شقيقه بسام ما يمكن اعتباره هفوة أو قتل خطأ.. بل هو قتل عمد وعدوان مع سبق الإصرار والترصد.. فالذين قتلوا مراد وجرحوا أخاه لم يكونوا في رحلة صيد أو نزهة.. ولم يفتحوا بنادقهم لتنظيفها.. ولم يطلقوا النار لتجريب بندقية مذحلة للبيع.. ولم يكونوا في حالة أداء واجب وطني لحراسة حد من حدود الوطن وأطلقوا الرصاص لإخافة معتد أو صد غاز.. بل فتحوا بنادقهم ليقتلوا.. وقد قتلوا!..

ومثل هذا الوضع المخيف الذي يبشر بالفوضى.. ويرسخ ثقافة العنجهية.. ويعلي شأن الرصاص.. ويرخص دماء الأبرياء يوجب علينا أن نطالب هذا النظام تطهيره وتطهير البلاد منه بحل جذري عادل يساوي بين دم القاتل والمقتول أمام القانون حقاً وحداً واقتصاصاً.. ويساوي بين مراد وحميد ونعمان وأي رأس في البلد وبشكل يمنع كل فرد من الاعتداء على الآخر ويقتص للمقتول من القاتل..

وما لم يفعل النظام ذلك فعليه أن يرحل ويعتذر للشعب عما وصلت إليه البلاد في ظل حكمه ومسؤوليته.

شباب التغيير في مصر .. من هم؟

د. وحيد عبد المجيد □

عندما بدأ دور حركات التغيير، التي يطلق عليها أيضاً الحركات الاحتجاجية، يزداد في مصر منذ عام 2005، استهان كثير من السياسيين والمراقبين بها. ووصف رئيس أحد الأحزاب السياسية أعضاء هذه الحركات بأنهم صغار لا أهمية لهم، أو على حد تعبيره بالعامية المصرية «شوية عيال».

وكان ذلك عندما دعا بعضهم إلى إضراب عام في السادس من أبريل 2006، وأسسوا حركة اتخذت من ذلك اليوم اسماً لها. ورغم أن تلك الدعوة كانت قفزاً على الواقع في حينها، فقد ساهمت في خلق الأجواء التي مهدت لحالة جديدة في مصر بعد أقل من خمسة أعوام.

وقد شهدت تلك الفترة تنامي حركات احتجاجية شتى يعتمد معظمها على الشباب، رغم أن بدايتها كانت تقليدية على أيدي سياسيين كانت لهم تجاربهم في أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مدنية. فكانت هذه هي حال «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية)، التي أعلنت في نهاية عام 2004، ويعتقد أنها أول حركة من هذا النوع في مصر. غير أن إرهاصات ظاهرة الحركات الاحتجاجية الهادفة إلى التغيير، وليس إلى تحقيق مطالب معينة فقط، بدأت في أوائل عام 2003 عبر إعلان «حركة 20 مارس من أجل التغيير».

ورغم أن تأسيس هذه الحركة ارتبط بالعدوان الأميركي على العراق، فإنها انطلقت من التنديد بالقهر الذي قالت إن مؤسسيها تعرضوا له خلال مظاهراتهم ضد هذا العدوان.

وكان بيان تأسيس تلك الحركة هو الأول الذي حمل خطاب التغيير الجذري، إذ أكد أنه «أصبح من الصعب أن يستمر الوضع على ما هو عليه»، ودعا إلى بناء «حركة مفتوحة أمام الجميع تعبر عن أوسع تحالف يقوم على مبدأ التغيير مع الناس ومن أجل الناس».

كانت هذه إذن، هي بداية ظهور نمط جديد من العمل العام في مصر يختلف عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في شكله وطابعه واتجاهه، وهو نمط الاحتجاج المنظم على الأوضاع القائمة والعمل من أجل التغيير الديمقراطي عبر البيانات والمؤتمرات، ثم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي لجأت إليها «كفاية» منذ تأسيسها أواخر عام 2004 تحت شعار «لا للتمديد... لا للتوريث».

ولعل اقتران دور هذه الحركة بالتظاهر، الذي ظل مرفوعاً من التداول في مصر منذ عام 1954 إلا في انتفاضات طلابية، هو سبب شيوع الاعتقاد بأنها حركة التغيير الأولى في مصر. لذلك غطت شهرتها على حركة أخرى لم تختلف عنها في طابعها، ولا حتى في اسمها باستثناء كلمة واحدة، وهي «الحملة المصرية من أجل التغيير». تزامن تأسيس الحركتين اللتين اختلفتا في منهج العمل الذي ميز إحداهما عن الأخرى بسبب جرأتها في النزول إلى الشارع مستثمرة أجواء القلق الرسمي حينئذ من المشروع الأميركي لتغيير المنطقة. فقد اضطرت السلطات إلى التسامح مع مظاهرات «كفاية» لكي لا يجد الأميركيون منفذاً للتدخل في شؤون البلاد الداخلية، قبل أن يزول القلق من هذا التدخل بعد غرق الولايات المتحدة في المستنقع العراقي.

ولذلك ارتبط نمط العمل الاحتجاجي باسم حركة «كفاية» حتى بعد أن تراجع دورها تدريجياً منذ عام 2006 بسبب الخلافات الداخلية فيها. فقد عانت هذه الحركة من الأمراض نفسها التي تفشت في الساحة السياسية المصرية، وفي مقدمتها الميل إلى التشرذم، وكثرة الصراعات الصغيرة، بينما نشأ عدد من الحركات الأخرى التي لم تحظ بشهرة واسعة؛ مثل «الحركة المصرية من أجل الديمقراطية -شركاء» التي ركزت على مواجهة التداعيات السلبية للتعديلات الدستورية عام 2007، وحركة «تضامن» التي اختارت طريق «التحرك الجماعي المنظم: ابدأ في شركتك، في مدرستك، في مصنعك... نظموا أنفسكم ووحدوا صفوفكم».

غير أن الحركة التي أحدثت بداية التحول في مصر هي تلك التي اقترنت بالدعوة إلى إضراب 6 أبريل 2006، وهي حركة «شباب مصر شباب حر شباب 6 أبريل». فرغم فشل الدعوة إلى ذلك الإضراب، حققت الحركة التي أسسها الداعون إليه نجاحاً تدريجياً عبر دورها الرائد في استثمار «الإنترنت» في خلق شبكة انضم إليها عدد متزايد من الشباب الذين وجدوا وسيلة فاعلة للتواصل.

وإذا أردنا فهم كيف نجح شباب في الدعوة إلى مظاهرة 25 يناير التي توسع نطاقها وتحول إلى انتفاضة شعبية، لا يمكن إغفال دلالات البيان التأسيسي لحركة 6 أبريل: «نحن مجموعة كبيرة من الشباب لا يجمعنا إلا حب هذا البلد والرغبة في إصلاحه... كانت بداية جمعتنا في 6 إبريل... جمعتنا الرغبة في إنقاذ هذا الوطن بعدما أدركنا جميعاً فداحة الوضع الراهن... ورغم أن الغالبية العظمى منا لا تنتمي إلى أي تيار سياسي، فإننا مصممون على إكمال الطريق. ونحن نعلن غضبنا وتمردنا على هذه الأوضاع التي لم تترك أخضر ولا يابساً».

وشهدت السنوات الأربع الأخيرة تأسيس عدة حركات جمع بينها طابعها التغييري واعتمادها على شبكة «الإنترنت» وبراعة أعضائها في امتلاك تقنيات التواصل الإلكتروني.

ويعرف من تابعوا الدعوة إلى مظاهرة 25 يناير أن هذه الحركات هي التي أطلقتها وخططت لها، وأن نشطاءها هم الذين قادوها إلى مشهد لا سابق له في تاريخ مصر الحديث، قبل استخدام القوة ضد المتظاهرين وتفريق أكثر من عشرين ألفاً اعتصموا في ميدان التحرير مساء ذلك اليوم بعنف شديد.

ورغم أن الحديث عن حركات التغيير الشبابية لم ينقطع منذ 25 يناير الماضي، لم يتحدث أحد عن ماهية هذه الحركات وكأنها أشباح تلوح من بعيد رغم أن أعضاءها انتقلوا من فضاء «الإنترنت» إلى أرض الواقع.

فإلى جانب حركة 6 أبريل، هناك حركة الإصلاح المصري التي جمعت حركات عدة ارتبطت بحركة «كفاية» في مرحلة صعودها ثم انفصلت عنها بعد أن انحسر دورها. فقد شهد عام 2005 تأسيس حركات تضم كل منها مجموعة تنتمي إلى فئة معينة، وحمل كل منها اسم هذه المجموعة (أدباء وفنانون، محامون، أطباء، صحافيون، طلاب..) مضافاً إليها عبارة «من أجل التغيير».

وهناك أيضاً حركة شباب العمال التي جمعت عدداً كبيراً من شباب الحركات العمالية في الفترة بين 2004 و2007، مثل عمال غزل المحلة، ولجنة التضامن العمالي، ولجنة التضامن مع عمال الأسبستوس، وغيرها. وهذا فضلاً عن حركة «الشباب الأحرار» المنشقة عن حركة 6 أبريل، وحركة «شباب القضاة»، وحركة «شباب مصر»، و«مجموعة خالد سعيد» التي تنسب إلى شاب قتلته الشرطة السرية في الإسكندرية العام الماضي خلال محاولة لتوقيفه.

هذه الحركات هي التي صنعت حالة جديدة في مصر تفتح أمامها الآن طريقاً أفضل إلى المستقبل رغم التعقيدات التي تواجه مرحلة الانتقال الصعبة الراهنة.

□ رئيس مركز (الأهرام) للترجمة والنشر في مصر

استعادة الوعي بجواز الاختلاط.. ماذا بعد؟

د. خالد الدخيل □

حصل أخيرا في المجتمع السعودي ما لم يكن معهودا من قبل، وهو تصدي مجموعة من رجال الدين، والمسئولين في مؤسسات دينية، للدفاع عن جواز الاختلاط بين الرجال والنساء استنادا إلى أدلة شرعية مستمدة من الكتاب والسنة.

وزير العدل السعودي، محمد العيسى، مثلا، يعلن بوضوح وحسم جواز الاختلاط ضمن ضوابط شرعية. يعتمد العيسى في موقفه على أحاديث وآيات قرآنية، كلها تفيد جواز اختلاط الرجال والنساء في أطر اجتماعية أو دينية معينة: مثل المآدب، والمناظرات العلمية، والتعليم، والحج... إلخ. بل يؤكد أن مصطلح الاختلاط لا وجود له في الشريعة الإسلامية. مضيفا أن "شيوع مصطلح الاختلاط بدل الخلوة غير الشرعية من الجناية العمدية على المصطلحات الشرعية". ويصف الوزير مواقف من يرفضون الاختلاط بدعوى الخوف على المحارم بقوله: "ومن غار على الحرمات فوق غيرة الشرع، دخل في حيز الوسوسة، وسوء الظن بالناس، والتعقب على الشريعة." وهذا موقف غير مسبوق من مسؤول بمستوى وزير العدل.

قبل العيسى وبعده تحدث كثيرون بالمعنى ذاته. فرئيس هيئة الأمر بالمعروف في منطقة مكة المكرمة، أحمد الغامدي، يقول: "والحق أنه لم يكن الاختلاط من منهيات التشريع مطلقا بل كان واقعا في حياة الصحابة"، وأن العادات والتقاليد غيرت هذا الأصل، ولم يبق منه إلا الاختلاط في أماكن العبادات مثل الصلاة والحج، وذلك لأن هذه تستعصي على العادات. وممن تكلم بمثل ذلك الشيخ عبداللطيف الحارثي، القاضي بديوان المظالم. واللافت هنا هو إجماع هؤلاء على أن الاختلاط مصطلح غير موجود في المصادر الشرعية، وأنه مصطلح مستحدث. وهو أمر مثير للاستغراب. لأنه إذا كان الأمر كذلك، فلماذا صمت من يرى هذا الرأي عقودا، بل ربما قرونا أمام تحريم الاختلاط؟ .

يبدو من كلام هؤلاء الأفاضل وكأن المجتمع هو الذي صك هذا المصطلح ليضفي على عاداته وتقاليده غطاء شرعيا يبررها ويزكيها. في حين أن العلماء ورجال الدين هم من نحت مصطلح الاختلاط، ومن ثم هم من خلط بين الدين وبين عادات المجتمع وتقاليده. والآن يأتي رجال وعلماء آخرون يصححون هذا الالتباس. وليس لهذا الموقف من تسمية إلا أنه صحوة جاءت متأخرة، أو استعادة للوعي بجواز الاختلاط بعد عقود من الصمت المطبق على تحريم هذا السلوك.

لكن موقف أصحاب الوعي المستجد يمثل مؤشرا مهما على حجم التغير الذي حصل للمجتمع السعودي، وهو موقف يأتي استجابة ولو متأخرة لهذا التغير. من الصعب أن نأتي على تفاصيل هذا التغير. لكن الأكيد أن فكرة "جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا" التي تبناها العاهل السعودي، هي التي قرعت جرس الاختلاط، وأعلنت أن الزمن لم يعد يتسع له، وأنها بذلك تكون قد ألقت بحجر كبير في بركة الدولة والمجتمع. فهذه الجامعة هي أول مؤسسة تعليمية في السعودية تسمح بالاختلاط. ولم يكن من الممكن الإقدام على مثل هذه الخطوة إلا تحت مظلة الدولة أو مظلة الملك. وقد اختار الملك بمكانته وحدود صلاحياته الشرعية والدستورية أن يضفي مظلته على هذه الخطوة الكبيرة. وهذه مبادرة لا تنقصها الشجاعة أبدا، وسوف يسجلها التاريخ له.

رسميا، وفي إطار الدولة، لا يزال الاختلاط ممنوعا. وانطلاقا مما يقوله أصحاب الوعي الجديد، فإن هذا المنع ليس بالقانون والنظام، وليس بالنص الديني، وإنما بالعادة والعرف الاجتماعيين. والمربك أن جهة دينية رسمية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هي التي تتولى مراقبة الالتزام بهذا المنع. وبقدر ما أن الهيئة تمثل بهذا الدور سياسة داخلية للدولة، فإنها في الوقت نفسه تعبر عن جزء من المجتمع: ليس بالضرورة كل المجتمع، لكن عن قطاع معتبر منه. وهذا نتيجة طبيعية لأجيال تشكل وعيها عبر عقود طويلة من الزمن، وضدا على الموروث الإسلامي، على حرمة الاختلاط. من هنا تأتي أهمية موقف الملك، وشجاعته على المبادرة بكسر هذه الحلقة المفرغة.

تبدو الدولة من ناحيتها وكأنها تستجيب من خلال الهيئة لما يريده المجتمع، لكنها في الوقت نفسه تكون في هذه الجزئية تنفذ سياسة تتصادم مع سياستها التنموية الأشمل. التوسع الضخم لتعليم المرأة، في كل المراحل والتخصصات، يقابله تضييق في مجالات العمل أمام المرأة، أو وضع شروط ومحددات لعملها تحد من قدرتها على الحراك الوظيفي. يقال إن الدولة تريد بذلك ممارسة نوع من الضبط والتوجيه لعملية التغيير الاجتماعي، بحيث لا تتحول إلى عملية حرق مراحل مربكة للمجتمع، وأن تكون عملية متدرجة يمكن استيعاب نتائجها مع الوقت. لكن هذا يتطلب قبل كل شيء برنامجا واضحا يلتزم بمثل هذا الهدف، وهو غير موجود. الأهم من ذلك أن فكرة التدرج لا تنطبق على ما تواجهه المرأة من قيود في مجتمعها. لأن ما هو مفروض عليها، مثل غطاء الوجه، وعدم جواز الاختلاط، والمحرم، وولي الأمر، وعدم السماح لها بقيادة السيارة... كلها أمور مبدئية أساسية، والإبقاء عليها كما هي يعرقل التغير ولا يمرحله أو يساعد على تدرجيته. من هذه الزاوية، لا تبدو سياسة الدولة منسجمة مع طبيعتها، ولا مع شمولية سياستها التنموية. ومن هنا مرة أخرى، تبدو أهمية واستنارة خطوة الملك.

بقي أن نعرف أن استعادة الوعي بجواز الاختلاط تفرض مراجعة أشمل للفكر الديني السائد بمنهجيته الحالية. فإذا اكتشف الآن، ما كان معروفا من قبل، من أن حرمة الاختلاط لا أساس لها من الشرع، ماذا عن المحرمات الأخرى: حرمة كشف الوجه، وحرمة قيادة المرأة للسيارة، ووجوب إغلاق الأسواق والمحلات بعد الأذان. قبل ذلك سقطت محرمات كان معمولا بها بعدما تكشف خطلها الشرعي، مثل الصورة، وبطاقة الهوية للمرأة.

الاختلاط هو العنوان الأكبر لمسألة العلاقة بين المرأة والرجل. والإصرار على الفصل بينهما بدواع جنسية فقط، رسخ مع الوقت فكرة أن هذه العلاقة خارج إطار المحارم هي علاقة جنسية حصرا، وأنها لا يمكن أن تتسع لما هو غير ذلك. وهذا افتراض متوهم تحول إلى عرف يتحدد على أساسه الموقف من هذه العلاقة.

في تحقيق لصحيفة "الرياض" عن الموضوع، تقول الاختصاصية النفسية مها المشاري: "ما نحتاجه هو ثقافة التعامل بين الجنسين في أماكن العمل، إلى جانب توفير أنظمة واضحة وملزمة لبناء وضبط هذه الثقافة". لاحظ استخدامها لتعبير "ثقافة التعامل بين الجنسين في العمل"، وأنها مفقودة في ثقافة المجتمع. المفارقة هنا أن المجتمع يرسخ ما يخاف منه (الجنس) ويحاول تفاديه. بحيث أصبح النساء والرجال لا ينظرون إلى علاقتهم ببعضهم البعض إلا من الزاوية الجنسية فقط. والمطلوب في هذه الحالة أكثر من إعلان موقف، وتصحيح لمصطلح. المطلوب أن يعاد النظر في مفهوم العلاقة من أساسها، وفي السياسة الرسمية تجاه المرأة في التعليم، والصحة، والحقوق، والعلاقات الاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، المطلوب إعادة تشكيل وعي الرجل بالمرأة، ووعي المرأة بالرجل، وتغيير موقف كل منهما تجاه الآخر بما يؤدي إلى إخراج مصطلح "الاختلاط" من ثقافة الناس، تمشيا مع ما كان عليه المسلمون من قبل.

□ كاتب سعودي